العوامل المساعدة لعمليات غسيل الاموال و اجراءات مكافحتها من قبل المصارف/دراسة تحليلية في محافظة اربيل

م. د. سردار عثمان باداوةيى/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين
م. د. أيوب أنور سماقةيى/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين
م. د. لقمان عثمان عمر/ كلية الادارة والاقتصاد /جامعة صلاح الدين

المستخلص

تحظى ظاهرة غسيل الأموال باهتمام الباحثين والدارسين على مختلف توجهاتهم الفكرية من أقتصاديين وسياسيين، وغيرهم اذ تكتسب هذه العملية اهمية فائقة في ظل التطورات التجارية و زيادة عدد المصارف في اقليم كوردستان- العراق بشكل عام و محافظة اربيل بشكل خاص وفي ظل وجود الانفتاح الاقتصادي الفوضوي و وجود عوامل تشجع عملية غسيل الاموال بسب وجود الاقتصاد الخفي وضعف الاجراءات المصرفية والقانونية لمكافحتها، وعلى هذا الأساس تبرز الحاجة الى دراسة عملية غسيل الأموال في محافظة اربيل ، لبيان عملية غسيل الاموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل ، حيث اشارت النتائج الى تفشي هذه الظاهرة بسبب عدم الاهتمام بمصادر الاموال و وجود صعوبات ادارية ومصرفية وصعوبات في جمع المعلومات وضعف الكفاءات الادارية و المصرفية ، فضلا عن النقص في الضوابط للاستفسار عن مصادر الاموال، وعدم وجود قانون خاص لمكافحة غسيل الاموال. وتوصل البحث الى عدد من التوصيات التي تؤكد ضرورة تشريع قانون وطني لمكافحة غسيل الأموال فضلا عن ضرورة تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسيل الاموال والافادة القصوى من تجارب بعض الدول المتقدمة.

المصطلحات الرئيسة للبحث / محافظة اربيل - غسيل الأموال .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 92 المجلد 22
الصفحات 415-437

المقدمة

تحظى ظاهرة غسيل الأموال(Money Laundering) باهتمام الباحثين والدارسين على مختلف توجهاتهم الفكرية من أقتصاديين او سياسيين، او غيرهم اذ تكتسب هذه العملية اهمية فائقة في ظل التطورات التجارية و زيادة عدد المصارف في اقليم كوردستان- العراق بشكل عام و محافظة اربيل بشكل خاص و في ظل وجود الانفتاح الاقتصادي الفوضوي، ولما كان اقليم كوردستان-العراق من المناطق ذات الخصوصية الواضحة وتتوفر فيه عوامل تشجع عملية غسيل الاموال بسبب وجود الاقتصاد الخفي و ضعف الاجراءات المصرفية والقانونية لمكافحتها ، لكن سرية العملية و صعوبات كشفها ادت الى عدم التأكد من وجود هذه العملية على الرغم من اثارها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة على وضع ومكانة اقليم كوردستان .

أهمية البحث:تكمن أهمية البحث في بيان وجود او عدم وجود عملية غسيل الاموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل، بسبب سرية العملية وصعوبات كشفها، ولاسيما في ظل تخلف الخدمات المصرفية في مصارف محافظة اربيل.

مشكلة البحث:تكمن مشكلة البحث في وجود عملية غسيل الاموال في المصارف ومن ثم ينعكس بشكل سلبي على الانشطة الاقتصادية في اقليم كوردستان-العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الكشف عن وجود عملية غسيل الاموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل، من خلال استمارة الاستبانة عن طريق اسئلة غير مباشرة توجه الى العاملين في المصارف الحكومية والاهلية.

فرضية البحث:ينطلق البحث من فرضيتين اساسيتين هما :

1-هنالك مجموعة من العوامل تساعد على القيام بعمليات غسيل الاموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل.
2- ضعف الاجراءات المتخذة من قبل المصارف العاملة في محافظة اربيل لمكافحة عمليات غسيل الاموال .

منهجية البحث: اعتمد البحث المنهج التحليلي الاستقرائي للموضوع قيد الدراسة.

حدود البحث:يشمل مكانياً عينة من المصارف الأهلية والحكومية في محافظة أربيل، أما زمانياً فيشمل عام 2015.

عينة البحث: ان مجتمع الدراسة يتألف من (60) فرداً من المديرين في (20) فرعا من المصارف العاملة في محافظة أربيل وشمل (10) من المصارف الأهلية و (10) من المصارف الحكومية.

خطة البحث: ولغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من الفرضية الموضوعة فقد قسم البحث على مبحثين :ناقش المبحث الاول ظاهرة غسيل الأموال (مفهومها وأنواعها ومراحلها ومؤشراتها واثارها) ، وتناول المبحث الثاني تحليل اقتصادي لعملية غسيل الأموال في المصارف الأهلية والحكومية في محافظة أربيل. وقد ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول/ظاهرة غسيل الأموال (مفهومها وأنواعها ومراحلها ومؤشراتها واثارها)

بغية التعرف على مفهوم غسيل الاموال وانواعها ومراحلها، فضلا عن اثارها السلبية تم تقسيم هذا المبحث على الفقرات الاتية :-

1-1: مفهوم غسيل الأموال:-

هناك مفاهيم و تعاريف عديدة تناولت عملية غسيل الاموال منها:-

1."تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها بأية وسيلة من الوسائل لشراء الأموال المنقولة أو غير المنقولة". (الدروبي،2001،ص40)

2."انها عملية يلجا اليها من يعمل في تجارة المخدرات لاخفاء المصدر الحقيقي للدخل او المورد غير المشروع و القيام باعمال اخرى للاخفاء كي يبدو الدخل و كانه تحقق من مصدرمشروع".(عبود،2007،ص29)

3.كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة بطرائق غير قانونية، ذلك لكي تظهر على أنها متأتية من مصادر شرعية.(القسوس،2002،ص13)

4.الانتفاع بالاموال المحرمة باستعمالها او استغلالها سواء اكان هذا الانتفاع مادي ام معنوي و المتمثل في استخدام المال الحرام في القربات الدينية من باب تضليل السلطات العامة و المجتمع مثل بناء المدارس و المستشفيات و دور العبادة. (فياض،2004،ص229)

5. "يتمثل في تحويل السيولة النقدية الناتجة عن الاعمال غير القانونية الى اشكال اخرى من الاصول بما يساعد على تامين تدفق هذه العائدات المالية غير المشروعة و بحيث يمكن استخدامها فيما بعد في انشطة مشروعة تزيل اية شبهات عنها"(القسوس،2002، ص14)

6."انه اضفاء شكل شرعي على الاموال المستخدمة في نشاط اجرامي او ناتجه عنه".(تيناوي،2006،ص7)

بشكل عام ان عملية غسيل الاموال تتكون من العناصر الاتية:

1-اخفاء المصدر الحقيقي للاموال غير المشروعة.(Ovidiu,2009,p1).

2-تحويل الاموال بهدف اعطاء شرعية لمصدر الاموال المغسولة.(زيدان،1996،ص 239)

3- حيازة الاموال بهدف التملك (فياض،2004،ص229)

2-1:أنواع الأموال غير المشروعة:-

من أهم أنواع الأموال غيرالمشروعة هي: (عبدالعظيم،1994،ص11)(Ovidiu,2009,p1)

1.الأموال المتحصلة من جرائم زراعة وتصنيع النباتات والموارد المخدرة وجلبها وتصديرها والاتجار فيها.

2.الأموال المتحصلة من جرائم اختطاف ووسائل النقل واحتجاز الأشخاص.

3.الأموال المتحصلة من جرائم استيراد الأسلحة والذخائر والفرقعات والاتجار فيها وصنعها بغير ترخيص.

4.الأموال المتحصلة من جرائم سرقة الأموال واغتصابها.

5.الأموال المتحصلة من جرائم الفجور والدعارة وتجارة الرقيق.

6.الأموال المتحصلة من الجرائم الواقعة على الآثار.

7.الأموال المتحصلة من الجرائم البيئية المتعلقة بالموارد والنفايات الخطرة.

8.الأموال المتحصلة من التجارة بالموارد الغذائية والطبيعية والأدوية غير الصالحة للاستخدام.

9.الأموال المتحصلة من الجاسوسية السياسية والأعمال الإرهابية.

10. الأموال المسروقة من قبل السياسيين أو رجال الدولة.

11. اموال التهرب الضريبي.

3-1: **مراحل غسيل الأموال**:-

تمر عملية غسيل الأموال بثلاث مراحل: (القاضي والاخرون،2012،ص355-356)

المرحلة الأولى:- الإحلال، وتبدأ بقيام غاسل الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأتية من نشاطه غير المشروع إلى النظام المصرفي.

المرحلة الثانية:- مرحلة التغطية، حيث يتم إخفاء وطمس علاقة الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال من مصادر مشروعة.

المرحلة الثالثة:- مرحلة الدمج، حيث يتم من خلالها دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال من المصادر المشروعة.

4-1:**تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي**:-

بداية في نموذج (Walter) انه في عملية تخصيص الموارد المالية يواجه الأفراد ضرورة المبادلة بين ثلاثة عناصر هي المخاطرة والعائد والسرية أثناء عملية غسيل الأموال، ويطور الأفراد مجموعة من دالات الرفاهية على أساس الطلب النسبي على عامل، حيث لكل متغير محوره الخاص به فمحور المخاطرة هو معكوس الأمان، حيث يمثل السلامة التي تنخفض (ومن ثم تزداد المخاطرة) كما تم التحرك إلى اليسار على امتداد الخط، تمثل النقطة (A) مبادلة المخاطرة والعائد حيث تظهر كيفية الموازنة بين زيادة المخاطرة وانخفاض السلامة وتظهر النقطة (C) أقصى قدر ممكن من عائد المحفظة الاستثمارية، عندما لا يكون لغسيل الاموال أي دور، أما الخط (CB) فيوضح المبادلة بين العائد والسرية، ويظهر كيف ينخفض العائد كلما ازداد استخدام تسهيلات غسيل الاموال، وقد تنتج عوائد صافية سالبة عند التحرك إى اليسار عبر النقطة (B) إذ تمثل هذه النقطة أقصى قدر من أدوات غسيل الاموال التي يمكن للفرد أن يشتريها ويظهر الخط (AB) المبادلة بين المخاطرة والسرية. أن كل نقطة على المسطح (ABC) تمثل مجموعة (المخاطرة – العائد – السرية / غسيل الاموال التي يختارها الفرد)، فمثلا اذا لم تكن السرية ذات اهمية، فان الفرد يختار العمل على الخط (AC) وإذا كانت المخاطرة ليست ذات أهمية، فإنه يختار العمل على الخط (BC) وإذا كانت هذه العوامل ذات أهمية، فإن الفرد يتخذ مركزا في نقطة ما على المسطح (ABC)، ويتوقف الموقع بالضبط على التفضيل النسبي لكل متغير، وبناءا على الافتراض بان الفرد يتفادى المخاطر، ويفضل السرية مقابل العائد، فان دالة الرفاهية (XY) توضح معدلا متناقصا، وإذا ما وضعت في مسطح المخاطر العائد، فان الفرد يفضل المبادلة بقدر اقل من السرية بعائد أكبر، وفي مسطح السرية – العائد هناك مبادلة بين قدر أكبر من السرية بعائد أقل. وفي مسطح السلامة والسرية، هناك مبادلة بين زيادة المخاطرة مقابل تخفيض السرية، ويتوقف الشكل (XY) على النسبة الحدية للإحلال بين المخاطرة – العائد – السرية، فكلما كانت الدالة مسطحة أكثر ازدادت درجة الإحلال بين الأهداف، وكلما بعد (XY) عن نقطة منشأ، ازدادت الرفاهية الشاملة للفرد، لانه قادر على الحصول على أمان أفضل وعائد أكبر بمخاطرة أقل. لذا فان سبب حدوث غسيل الاموال هو ممارسة عقلانية اقتصادية، أثناء سعي الافراد لتحقيق مصالحهم الشخصية بحسب منطق آدم سمث، يقول (Walter) انه قد يعتقد أن حيازة الأفراد للموجودات بوجود السرية هو عملية عقلانية لأنها تمثل توازنا بين عدد من التكاليف المعروفة مع المنافع واحتمال أن تؤدي التبدلات المعروفة إلى تغير السلوك بطرائق يمكن التكهن بها، إذ تحدد قدرة الأفراد على التفضيل النسبي للأهداف الثلاثة (السرية والعائد والمخاطرة) مع وجود هدف السرية، وتعتمد القيمة الحقيقية لتلك المحفظة في نظر الفرد على العوائد المستقبلية المتوقعة والمخاطر المتعلقة بالمحفظة، كما تعتقد على احتمالات الإفصاح وعلى تناقص المنفعة المقترنة بالعقوبات وموقف الفرد تجاه المخاطرة.(السامرائي والاخرون، 2002 ، ص23)

الشكل(1) تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي

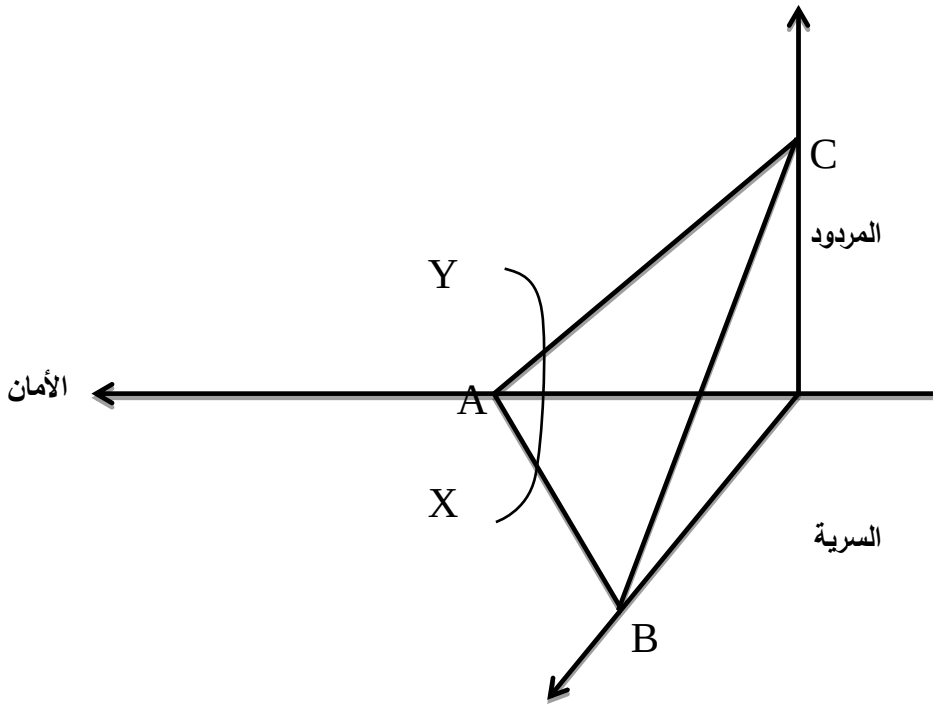

المصدر:(السامرائي واخرون،2002،ص35)

5-1: **مؤشرات غسيل الأموال**: المؤشرات تقسم على نوعين:(مصطفى،الرفيعي،2008،ص9-11)

اولا:المؤشرات العامة:

تكون العمليات منظوية على مخاطر غسيل الأموال على وجـــه الخصوص:

1-عندما تكون عناصرها دالّة على غاية غير مشروعة: كالغموض أو الالتباس اللذين يطبعان غايتها الاقتصادية أو إذا بدت أنها غير معقولة بتاتاً.

2-إذا تم سحب الأموال بعد انقضاء فترة قصيرة على إيداعها خاصة عند انعدام ما يبرر هذا السحب في نشاط الزبون أساساً.

3-إذا كانت العمليات المطلوبة تتخطى النطاق العادي أو الزبائن العاديين للمصرف أو لفرع معين لديه أو إذا تعذر اكتشاف الأسباب التي دفعت الزبون إلى اختيار هذا المصرف أو هذا الفرع لتسوية أعماله.

4-إذا كان أحد الحسابات لايتحرك منذ مدة ثم أصبح متحركاً جداً من دون أسباب معقولة.

5-إذا كانت العمليات متناقضة مع المعلومات المستقاة من خبرة المصرف في ما يتعلق بهذا الزبون أو مع الغاية من علاقات العمل التي يقيمها.

ثانيا:المؤشرات الخاصة: (Spatariu,2014,p2) (**مصطفى،الرفيعي**،2008،**ص**9-11)

1- **غسيل الأموال بواسطة عمليات محققة نقداً**:

أ. قيام أحد الأفراد أو أحدى المؤسسات بدفع مبلغ كبير وغير عادي نقداً في الوقت الذي تسدد مبالغ هذه الأنشطة عادة بواسطة الشيكات والتحويلات أو غيرها من وسائل الدفع.

ب. ازدياد واضح وكبير لإيداعات أحد الأفراد أو المؤسسات التي تتم نقداً من دون أسباب واضحة أو موضحة لاحقاً.

ج. قيام الزبائن بإيداعات عديدة نقداً بحيث يشكل مجموعها مبلغاً كبيـــراً.

د. الإكثار من تبديل مبالغ نقدية بعملات أُخرى.
ه. الزبائن الذين تتضمن مدفوعاتهم أوراقاً مزيفة.
و.شراء شيكات مصرفية وشيكات سياحية نقداً بمبالغ كبيرة ومن قبل زبائن ظرفيين. الزبائن الذين يحولون مبالغ كبيرة إلى الخارج بواسطة مدفوعات تتم نقداً.

2- **غسيل الأموال بواسطة حساب مصرفي**:

أ. العلاقة بين المصرف وزبونه عندما تنطوي على شبكة عمليات غير معقولة (عدد كبير من الحسابات لدى مصرف واحد ، تحويل متواتر بين هذه الحسابات ، سيولة مفرطة...).
ب. التحويل إلى مصرف آخر من دون تحديد المستفيد.
ج. استلام شيكات بمبالغ كبيرة من الغير لصالح الزبون.
د. التطابق بين التحويلات والإيداعات النقدية الحاصلة في اليوم ذاته.
ه. التحويلات الكبيرة والمتواترة نحو بلد معروف أنه منتج للمخـــدرات.
و.الزبائن الذين يرغبون عدد معين من الحسابات تحت الطلب من دون أن يكون ذلك مبرَّراً بنشاطهم المهني.
ز.الزبائن الذين يمتلكون بصورة واضحة عدة حسابات لدى عدة مؤسسات مالية في منطقة واحدة، ولاسيما إذا كان المصرف على علم بحصول تعزيز منتظم لهذه الحسابات قبل تقديم طلب بتحويل أموال.
ح. الزبائن الذين يرفضون تقديم معلومات تتيح لهم ، في الظروف غير العادية ، الافادة من أي خدمة مصرفية ذات أهمية.

3- **غسيل اموال المخدرات بواسطة عمليات استثمار**:

أ. شراء سندات مودعة لدى أحد المصارف في وقت لا يتوافق ذلك مع وضع(امكانية) الزبون.
ب. تداول سندات بقيم كبيرة نقداً.
ج. شراء أو بيع سندات من دون هدف واضح أو في ظروف تبدو غير اعتيادية.
د. العمليات الجارية على أساس ضمانات أو قروض لدى فروع أو شركات تابعة لمصارف أجنبية قائمة في مناطق معروفة بتهريب المخدرات.

4- **غسيل الأموال بواسطة نشاط دولي** " Offshore " :

أ. استعمال خطابات الاعتماد ووسائل تمويل أُخرى لنقل أموال إلى بلدان معينة في حين أن مثل هذه التحويلات لا تتناسب مع نشاط الزبون العادي والطبيعي.
ب. الزبائن الذين يسددون مدفوعات منتظمة وكبيرة ، بما فيها التحويلات الإلكترونية ، التي لا يمكن تحديدها بوضوح كعمليات حاصلة لغايات مشروعة أو الزبائن الذين يتلقون بانتظام مدفوعات كبيرة آتية من بلدان تشارك عادة في إنتاج المخدرات أو تصنيعها أو ترويجها، منظمات إرهابية محظورة ، جنات ضريبية(*).
ج. الطلب المنتظم لشيكات سياحية ،أو شيكات بعملات أجنبية أو من الأدوات المصرفية القابلة للتداول.

5- **غسيل الأموال بواسطة مستخدمي المصرف**:

أ. التغيير الواضح في نمط عيش المستخدم الذي يمارس عملية غسيل الاموال.
ب. التغيير المفاجئ في خدمات المستخدم أو الفرع، مثلاً البائع الذي يبيع منتجاته نقداً، ويزداد فجأة حجم مبيعاته بصورة مذهلة أو غير متوقعة.

6- **غسيل الأموال بواسطة قرض مضمون أو غير مضمون**:

أ. الزبائن الذين يسددون قروضهم بصورة غير متوقعة.
ب. الزبائن الذين يطلبون قروضاً على أساس ضمانة لدى أحد المصارف أو لدى طرف ثالث ، ومصدر تلك الضمانة المالية غير معروف .

(*) هو منطقة تفرض بعض الضرائب أو لا تفرض أي ضرائب على الإطلاق أو هي دول تتمتع أنظمتها المصرفية بقوانين صارمة لتحافظ على سرية حسابات زبائنها الأجانب فتساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلادهم الأصلية. للمزيد من التفاصيل انظر: الملاذ الضريبي، الموقع(https://ar.wikipedia.org/wiki)بتاريخ(2015.7.31)

6-1: **اثار عملية غسيل الاموال**:- ان عملية غسيل الاموال لها اثارها الاقتصادية و الاجتماعية و كالاتي:

اولا:الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال:

1-الاثار الاقتصادية السلبية: يتم التركيز على اهم الاثار السلبية لعملية غسيل الاموال و كالاتي: (مبارك،2006،ص12-14) (Buscemi,Yallwe,2011,p8)

أ. اضعاف الدخل القومي: تؤثر عمليات غسل الأموال في الاقتصاد القومي من خلال دعم الجرائم مثل المخدرات والفساد الإداري والفساد السياسي وغيرها، حيث تؤدي إلى خروج جانب من الدخل القومي المشروع الى خارج البلاد وهو ما يعني أضعاف الدخل القومي المحلي وما يرتبط به من آثار انكماشية تؤدي الى تراجع معدل زيادة الدخل القومي سنوياً.

ب. عجز ميزان المدفوعات: تؤدي عمليات خروج الأموال إلى الخارج في سلسلة حلقات غسيل الأموال إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات، و ان حدوث نقص السيولة في النقد الأجنبي تهدد الاحتياطات لدى البنك المركزي من العملات الأجنبية.

ج. انخفاض المدخرات: يترتب على الافادة بحصيلة الدخول غير المشروعة حدوث تشوه في نمط الإنفاق والاستهلاك، مما يؤدي إلى نقص المدخرات اللازمة للاستثمار، وحرمان مجالات النشاط الاقتصادي من الاستثمارات النافعة .

د. انخفاض الانتاجية: أن غسيل الأموال يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية بنسبة 27 بالمائة في المتوسط.

ه. ارتفاع معدل التضخم: يرتبط غسيل الأموال بزيادة الإنفاق البذخي وغير الرشيد، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وحدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني.

و. زيادة التفاوت بين الأغنياء والفقراء: يؤدي غسيل الأموال إلى حدوث خلل في توزيع الدخل الوطني وزيادة التفاوت بين الأغنياء والفقراء أو محدودي الدخل في المجتمع، مما يؤدي بدوره إلى عدم وجود استقرار اجتماعي مع إمكانية حدوث صراع طبقي وأعمال عنف.

ز. زيادة معدلات الضرائب: يمكن أن يؤدي غسل الأموال إلى اضطرار الحكومة لفرض ضرائب جديدة، أو زيادة معدلات الضرائب الحالية من أجل تغطية الفجوة بين الموارد المتاحة واحتياجات الاستثمار الوطني بعد هروب أو تهريب الأموال إلى الخارج، وهو ما يعني زيادة الأعباء على أصحاب الدخول المشروعة في المجتمع.

ح. زيادة المديونية الداخلية و الخارجية: إذا لم تلجأ الحكومات إلى زيادة الضرائب، فقد تضطر إلى اللجوء للمديونية الداخلية وإلى المديونية الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات، وعلى الموازنة العامة للدولة، وحدوث عجز مزمن فيهما معاً.

ط. انهيار الاسواق المالية: يمكن أن يؤدي غسيل الأموال إلى انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية، حيث يكون اللجوء إلى شراء الأوراق المالية من البورصة ليس بهدف الاستثمار، ولكن من أجل إتمام مرحلة معينة من مراحل غسيل الأموال، ثم يتم بيع الأوراق المالية بشكل مفاجئ، مما يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية بشكل عام في البورصة، ومن ثم انهيارها بشكل مأساوي.

ي. افلاس المصارف: تعرض المصارف لخطر الإفلاس والانهيار واشتداد حدة الأزمات نتيجة عدم قدرة الزبائن على السداد وضياع أموالهم في مشروعات لا تربح أو تعرضهم لخسائر فادحة نتيجة هروب المقترضين بأموال المودعين وعدم قدرة المصارف على إعادة الأموال الهاربة.

ك. انخفاض السيولة: فقدان سيولة الاقتصاد سواء من العملات المحلية أو العملات الأجنبية التي تلتهم الاحتياطي الأجنبي الخاص بها مع كل عملية غسيل دولي أو محلي يترتب عليها إجراء تحويلات إلى الخارج عبر المصارف .

ل. التنمية المالية: اجريت دراسة لبيان العلاقة بين التنمية المالية و غسيل الاموال، حيث شملت الدراسة كل من: ايطاليا، سويسرا، الهند، الصين، اثيوبيا، كينيا و للمدة 1985-2008، و قد توصلت الدراسة الى ان التنمية المالية لها دور كبير لزيادة الطلب على النقود التي يمكن ان تستخدم في المعاملات المشروعة و غير المشروعة، و كلما زادت التنمية المالية تزداد المعاملات غير المشروعة، اي غسيل الاموال.

2-**الآثار الإيجابية**: أن الآثار الإيجابية تنحصر في :(عمر،2008،ص5)

أ. استخدام واستثمار الأموال غير المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع وتقلل من البطالة داخل الدولة.

ب. انتعاش السوق المحلية للدول.

ج. تخفيض معدلات التضخم.

ثانيا: الاثار الاجتماعية لغسيل الاموال: (الصالح،2005،ص24)

1.البطالة : إن هروب الأموال من داخل البلاد إلى الخارج عبر القنوات المصرفية وغيرها ، يؤدي إلى نقل جزء كبير من الدخل الوطني إلى الدول الأجنبية ، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين ، ومن ثم تواجه خطر البطالة.

2.انتشار الأوبئة: تؤدي عمليات غسيل الأموال ولاسيما الناتجة عن الفساد الإداري إلى نتائج سيئة في إنجاز مشروعات معالجة المياه والصرف الصحي ، وذلك من خلال عدم التنفيذ الصحيح والدقيق لتلك المشاريع، رغبة في زيادة الأرباح الناتجة عنها ، فتصبح هذه الأعمال عند فشلها كارثة على المجتمع وهذا يؤثر بشكل سلبي وخطير، حيث يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الاجتماعية التي تفتك بالإنسان. فضلا عن انتشار الأمراض الناتجة عن تناول المخدرات .

3. تدني مستوى المعيشة: إن عمليات غسيل الأموال تؤثر في توزيع الدخل الوطني على أفراد المجتمع بشكل سئ ، وزيادة أعباء الفقر واتساع الفجوة بينهم وبين الأغنياء ، وهذا يعني وجود آثار اجتماعية سلبية لتوزيع الدخل الوطني ، ومن ثم وجود علاقة عكسية بين غسيل الأموال واختلال الهيكل الاجتماعي ومشكلة الفقر وتدني مستوى المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين في المجتمع.

4.تهميش أصحاب الكفاءات العلمية : إن غسيل الأموال وما ينتج عنه من وجود أشخاص يمتلكون رؤوس أموال ضخمة غير مشروعة ، يؤدي إلى سيطرة هذه الفئة على المراكز الاقتصادية والسياسية ، ويمنعون أصحاب الكفاءات من الوصول إلى المراكز العليا ، إما خوفا من كشف حقيقة مصدر أموالهم غير المشروعة ، وإما خوفا من تهديد مركزهم الذي وصلوا إليه ، بفضل تلك الأموال غير المشروعة.

ثالثاً: الآثار المصرفية: (عمر،2008،ص6)

1- إن المؤسسات التي تمارس فيها عمليات غسيل الأموال تتأثر سمعتها المالية ومركزها الاقتصادي ، وذلك لأنها غالباً ما تقوم على الثقة.

2- إن غسيل الأموال قد يعرض المؤسسات المالية إلى خسائر قد تجد نفسها في موقع لا يسمح لها التحقق من أن الأعمال تتم على نحو يتفق مع المعايير الأخلاقية.

3- خطر تشويه التنافس بين المصارف وكذلك قد تسمح هذه الأموال لمصارف متعثرة بالبقاء ضمن القطاع المصرفي.

7-1: مكافحة غسيل الأموال: (خلف،2008،ص8)

1- في 19/ 1988/12 صدرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة أنشطة ترويج المخدرات (اتفاقية فينا 1988) وتعد أهم اتفاقيات الأمم المتحدة بوصفها قد فتحت الأنظار على مخاطر انشطة غسيل الاموال المتحصلة من المخدرات وآثرها المدمر على النظم الاقتصادية والاجتماعية للـدول ، وهذه الاتفاقية لا تعد من حيث محتواها اتفاقية خاصة بغسيل الأموال إذ هي في الأساس اتفاقية في حقل مكافحة المخدرات ، بيد أنها تناولت أنشطة غسيل الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات ، إذ أن المخدرات تمثل أكثر المصادر أهمية للاموال القذرة محل عمليات غسيل الأموال.

2- تأسس أطار دولي لمكافحة جرائم غسيل الأموال (FINANCIAL ACTION TASK FORCE ON MAONEY LAUNDERING – FATF) نشأ عن اجتماع الدول الصناعية السبعة الكبرى، وقد عكفت هذه المنظمة على تحديد انشطة غسيل الأموال وفتحت عضويتها للدول الراغبة، وشيئاً فشيئاً وعبر خبرائها ولجان الرقابة أخذت تكشف عن أوضاع غسيل الأموال في دول العالم كل ذلك عبر آلية التقارير السنوية التي تصدرها . ففي تقريرها لعام 2000 مثلا حددت هذه المنظمة 15 دولة غير متعاونة في ميدان مكافحة أنشطة غسيل الأموال من بينها دولة عربية واحدة هي لبنان التي بدورها تقدمت للمنظمة بايضاحات واعتراضات على وضعها ضمن هذه القائمة السوداء .

3- صدر عام 1990 الأتفاقية الأوربية المتعلقة بأجراءات التفتيش والضبط لغسيل الأموال وحددت الاطار الدولي للتعاون في حقل مكافحة الأنشطة لغسيل الأموال ومثلت الاطار القانوني الارشادي للبرلمانات الأوربية في معرض اتخاذه التدابير وسن التشريعات للتعاون من أجل مكافحة جرائم غسيل الأموال .

4- صدر عن اللجنة الأوربية / الاتحاد الأوربي دليل الحماية من استخدام النظام المالي في انشطة غسيل الأموال لعام 1991 وقد هدف إلى وضع اطار قانوني لجهات مكافحة غسيل الأموال في دول الاعضاء وقد جرى تطبيق محتواه في العديد من التشريعات الأوربية منها قانون العدالة الجنائية البريطاني لعام 1993 .

5- وفي المرحلة الحالية ثمة جهود واسعة في الأطار المالي و الفني لمكافحة غسيل الأموال وتحديداً لاستخدام الوسائل الإلكترونية تبذل من قبل الهيئات المالية الدولية غير الربحية أو التجارية. ومن حيث الجهد المالي وعلى صعيد الهيئات المتخصصة فأن اللجنة الدولية للنظام المصرفي والممارسات الإشرافية اصدرت مبادئ أرشادية للحماية من جرائم غسيل الأموال في كانون أول عام 1988 عرفت بإسم (BASLE STATEMENT OF PRINCIPLES) . مثل هيئة سويفت التي عكفت على إجراء دراسات وإصدار سياسات وتوجيهات ارشادية في ميدان الدفع النقدي الإلكتروني والأموال الإلكترونية وسائل وآليات غسيل الأموال باستخدام شبكات المعلومات وفي مقدمتها الأنترنيت واستخدام التقنيات الحديثة لتبادل البيانات المالية

المبحث الثاني/تحليل اقتصادي لعملية غسيل الأموال في المصارف الأهلية والحكومية في محافظة أربيل

بغية التعرف على العوامل المساعدة لعمليات غسيل الاموال واجراءات مكافحتها تم تقسيم هذا المبحث على الفقرات الاتية:

1-2. الخصائص الديموغرافية لعينة البحث(*):

تم تصنيف عينة البحث بحسب بعض الخصائص الديموغرافية كالاتي:-

أولاً: التحصيل العلمي: يتضح من جدول (1) ان مجموع عينة البحث يبلغ (60) مفردة، فيأتي بالمرتبة الاولى اصحاب شهادات الماجستير، حيث بلغ عدد افراد العينة (32) وبأهمية نسبية (53.3%)، ويأتي بالمرتبة الثانية اصحاب شهادات البكالوريوس، حيث بلغ عدد افراد العينة (10) وبأهمية نسبية (16.7%). أما المرتبة الثالثة فهي لاصحاب شهادات الاعدادية، حيث بلغ عدد افراد العينة (8) وباهمية نسبية (13.3%). وأما المرتبة الرابعة فهي لكل من المتوسطة والدبلوم الفني، حيث بلغ عدد افرادهما (4)، وبأهمية نسبية (6.7%) لكل منهما، في حين يأتي بالمرتبة الاخيرة اصحاب شهادات الدكتوراه، حيث بلغ عدد افراد العينة (2) وبأهمية نسبية (3.3%). مما يعني ان نسبة (73.3%) من العاملين في المصارف الحكومية والأهلية من أصحاب الشهادات العليا. وهو مؤشر ايجابي لتطوير المصارف في اقليم كوردستان.

جدول (1) توزيع عينة البحث حسب التحصيل العلمي للعاملين في المصارف الأهلية والحكومية

التحصيل العلمي	التكرار	النسبة %
المتوسطة	4	6.7
الاعدادية	8	13.3
الدبلوم	4	6.7
البكالوريوس	10	16.7
الماجستير	32	53.3
الدكتوراه	2	3.3
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

(*) يتكون مجتمع البحث من (60) عينة من المدراء في المصارف الاهلية و الحكومية وفي (20) فرعا و بعناوين وظيفية مختلفة مثل:عضو مجلس الادارة،المستشار،مدير عام، مدير مفوض، مدير فرع، مدير الائتمان،المدير المالي،مسؤل الشعبة القانونية و غير ذلك من الوظائف، و من التخصصات العلمية المختلفة مثل:المحاسبة، المالية و المصرفية، الادارة،ادارة المصارف، الاقتصاد، القانون و غير ذلك من التخصصات، فضلا عن عدد سنوات الخدمة في مجال المصارف.

ثانياً: التخصص الاكاديمي: بالنسبة الى التخصص الاكاديمي وكما موضح في جدول (2) فان تخصص المحاسبة يأتي بالمرتبة الاولى، حيث بلغ عدد افراد العينة (22) وبأهمية نسبية (36.7%)، أما المرتبة الثانية فهي لتخصص الادارة، حيث بلغ عدد افراد العينة (13) وبأهمية نسبية (21.7%). وأما المرتبة الثالثة فهي لفقرة الأخرى والتي تشمل التخصصات الأخرى غير الذي تم تدوينها، حيث بلغ عدد افراد العينة (9) وباهمية نسبية (15.0%). وأما المرتبة الرابعة فهي للمالية والمصرفية، حيث بلغ عدد افراد العينة (7) وبأهمية نسبية (11.7%)، في حين بلغ عدد الافراد لكل من ادارة المصارف والاقتصاد (3) لكل منهما وبأهمية نسبية (5%)، ويأتي تخصص القانون بالمرتبة الاخيرة بعينة واحدة وبأهمية نسبية (1.7%) ، حيث ان التخصص في مجال الادارة والاقتصاد تشكل نسبة (80.1%)، مما يدل على سلامة سير عمل المصارف في محافظة أربيل، ومن ثم سهولة مواجهة عملية غسيل الاموال.

جدول (2) توزيع عينة البحث حسب التخصص للعاملين في المصارف الأهلية والحكومية

التخصص	التكرار	النسبة %
المحاسبة	22	36.7
المالية والمصرفية	7	11.7
الادارة	13	21.7
ادارة المصارف	3	5.0
الاقتصاد	3	5.0
قانون	1	1.7
الاخرى	9	15.0
المجموع	58	96.7
System	2	3.3
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثالثاً: عدد سنوات الخبرة: أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في مجال المصارف وكما موضح في جدول (3)، فتأتي بالمرتبة الاولى الفئة (6 - 10) سنة، حيث بلغ عدد افراد العينة (20) وبأهمية نسبية (33.3%)، وتأتي بالمرتبة الثانية الفئة (1 - 5) سنة، حيث بلغ عدد أفراد العينة (12) وبأهمية نسبية (20%). أما المرتبة الثالثة فهي للفئات (16 - 20) و (21 - 30) و (31 - 40) سنة، حيث بلغ عدد الافراد (8) لكل منهم وباهمية نسبية (13.3%). في حين تأتي بالمرتبة الرابعة (الأخيرة) الفئة (11 - 15) سنة، حيث بلغ عدد افراد العينة (4)، وبأهمية نسبية (6.7%). حيث ان نسبة (60%) من العاملين تقع سنوات خبراتهم ما بين (1-15) سنة، مما يدل على نمو القطاع المصرفي بعد عام 2003، ولا سيما نمو عدد المصارف الأهلية.

جدول (3) توزيع عينة البحث بحسب عدد سنوات الخبرة للعاملين في المصارف الأهلية والحكومية

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
1 - 5	12	20.0
6 - 10	20	33.3
11 - 15	4	6.7
16 - 20	8	13.3
21 - 30	8	13.3
31 - 40	8	13.3
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

2-2. غسيل الأموال- الواقع و الاسباب:

أولاً: المصارف المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الأموال: يتضح من جدول (4) ان مجموع عينة البحث يبلغ (60) مفردة، وقد جاء بالمرتبة الاولى الـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (29) وبأهمية نسبية (48.3%)، والوسط الحسابي (3.81) بانحراف معياري (0.991)، أما المرتبة الثانية فكانت لـ (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (14) وبأهمية نسبية (23.3%). وأما المرتبة الثالثة فهي لـ (محايد)، حيث بلغ عدد الاجابات (8) وباهمية نسبية (13.3%). ويأتي كل من (غير موافق) و (غير موافق بشدة) بالمرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (7) و(1) على التوالي وبأهمية نسبية (11.7%) و (1.7%) على التوالي. يتضح من خلال النسب ان (71.6%) من العاملين يرون بان المصارف تواجه بعملية غسيل الاموال، وهو مؤشر على تفشيها، ويمكن ارجاع ذلك الى عدة اسباب منها قلة الخبرات و لاسيما الخبرات الفنية.

جدول (4) المصارف المستهدف الرئيسي لعمليات غسيل الأموال

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	1	1.7
غير موافق	7	11.7
محايد	8	13.3
موافق	29	48.3
موافق بشدة	14	23.3
المجموع	59	98.3
System	1	1.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثانياً: مصادر الأموال التي يتم إيداعها لا تمثل أهمية بالنسبة للمصارف: يتضح من جدول (5) ان المرتبة الاولى هي لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (27) وبأهمية نسبية (45.0%)، والوسط الحسابي (2.68) بانحراف معياري (1.195)، أما المرتبة الثانية فكانت لـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (18)، وبأهمية نسبية (30.0%)، ويأتي بالمرتبة الثالثة (غير موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (8) وباهمية نسبية (13.3%)، في حين ياتي كل من (محايد) و (موافق بشدة) بالمرتبة الرابعة، حيث بلغ عدد الاجابات(3) لكل منهما و باهمية نسبية(5%) لكل منهما ايضا. يتضح من خلال النسب ان (35%) من العاملين يرون بان ادارة المصارف لاتهتم بمصادر الاموال التي تتم ايداعها، و يمكن ارجاع ذلك الى عدة اسباب منها : ضعف الرقابة على نشاطات المصارف، فضلا عن عدم وجود قانون خاص بذلك. مما يعني هناك قنوات تسهل عملية غسيل الاموال.

جدول (5) لا تمثل مصادر الأموال التي يتم إيداعها أهمية بالنسبة للمصارف

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	8	13.3
غير موافق	27	45.0
محايد	3	5.0
موافق	18	30.0
موافق بشدة	3	5.0
المجموع	59	98.3
System	1	1.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثالثا: **تعدد طرائق عمليات غسيل الأموال**: يتضح من جدول (6) ان المرتبة الاولى هي لـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (37) وبأهمية نسبية (61.7%)، والوسط الحسابي (3.87) بانحراف معياري (0.812)، ويأتي بالمرتبة الثانية (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (10) وبأهمية نسبية (16.7%). أما المرتبة الثالثة فكانت لـ (محايد)، حيث بلغ عدد الاجابات (9) وباهمية نسبية (15%). وأما كل من (غير موافق) و (غير موافق بشدة) فياتيان بالمرتبتين الرابعة و الخامسة على التوالي، حيث بلغ عدد اجاباتهم (3) و (1) على التوالي. و باهمية نسبية(5%) و (1.7%) على التوالي ايضا. يتضح من خلال النسب ان (78.4%) من العاملين يرون بان المصارف تواجه بصعوبات في كشف عمليات غسيل الاموال، ويمكن ارجاع ذلك الى عدة اسباب منها قلة الخبرات الادارية، فضلا عن عدم الدراية الكاملة بهذه العملية بسبب تعدد طرقها.

جدول (6) تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الأموال تزيد من صعوبة كشف تلك العمليات

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	1	1.7
غير موافق	3	5.0
محايد	9	15.0
موافق	37	61.7
موافق بشدة	10	16.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

رابعاً: **فتح الحسابات المتعددة وصعوبة جمع المعلومات الخاصة بزبون واحد**: يتضح من جدول (7) ان المرتبة الاولى هي لـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (40) وبأهمية نسبية (66.7%)، والوسط الحسابي (3.80) بانحراف معياري (0.798)، ويأتي بالمرتبة الثانية (محايد)، حيث بلغ عدد الاجابات (8) وبأهمية نسبية (13.3%)، أما المرتبة الثالثة فهي لـ (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (7) وباهمية نسبية (11.7%)، ويأتي كل من (غير موافق) و (غير موافق بشدة) بالمرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (4) و (1) على التوالي وبأهمية نسبية (6.7%) و (1.7%) وعلى التوالى. يتضح من خلال النسب ان (78.4%) من العاملين يرون ان المصارف تواجه بصعوبات في جمع المعلومات عن الزبائن ويمكن ارجاعها الى عدة اسباب منها شدة المنافسة بين المصارف بهدف زيادة عدد الزبائن ومن ثم زيادة الارصدة النقدية، فضلا عن ضعف الرقابة الحكومية.

جدول (7) فتح الحسابات المتعددة وصعوبة جمع المعلومات الخاصة بزبون واحد تجعل من مهمة المدققين أكثر صعوبة

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	1	1.7
غير موافق	4	6.7
محايد	8	13.3
موافق	40	66.7
موافق بشدة	7	11.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

خامساً: **الخدمات المصرفية الحديثة وعمليات غسيل الاموال**: يتضح من جدول (8) اراء المبحوثين لمدى اسهام الخدمات المصرفية الحديثة مثل الانترنيت والخدمات المصرفية الالكترونية واستغلالها لعمليات غسيل الاموال. وقد جاء بالمرتبة الاولى الـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (25) وبأهمية نسبية (41.7%)، والوسط الحسابي (3.67) بانحراف معياري (1.203)، أما المرتبة الثانية فكانت لـ (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (16) وبأهمية نسبية (26.7%)، وأما المرتبة الثالثة فكانت لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (11) وباهمية نسبية (18.3%)، ويأتي كل من (محايد) و (غير موافق بشدة) بالمرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (5) و (3) على التوالي وبأهمية نسبية (8.3%) و (5.0%) وعلى التوالى. يتضح من خلال النسب ان (68.4%) من العاملين يرون بان الخدمات المصرفية الحديثة تساهم في زيادة عملية غسيل الاموال، مما يعني وجود علاقة قوية بين تطور تكنولوجيا المعلومات و عملية غسيل الاموال.

جدول (8) تساهم الخدمات المصرفية الحديثة (الانترنيت والخدمات المصرفية الالكترونية) في استغلال المصارف لتنفيذ عمليات غسيل الاموال

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	3	5.0
غير موافق	11	18.3
محايد	5	8.3
موافق	25	41.7
موافق بشدة	16	26.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

سادساً: **نقص الضوابط للاستفسار**: يتضح من جدول (9) تأثير النقص في الضوابط للاستفسار عن مصادر الاموال والعمليات المصرفية لافساح مجال عملية غسيل الاموال، وقد جاء بالمرتبة الاولى الـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (34) وبأهمية نسبية (56.7%)، والوسط الحسابي (3.78) بانحراف معياري (0.966)، أما المرتبة الثانية فكانت لـ (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (11) وبأهمية نسبية (18.3%)، وأما المرتبة الثالثة فكانت لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (8) وباهمية نسبية (13.3%)، ويأتي بالمرتبة الرابعة والخامسة كل من (محايد) و (غير موافق بشدة) على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (5) و (1) على التوالي وبأهمية نسبية (8.3%) و (1.7%) وعلى التوالى. يتضح من خلال النسب ان (75%) من العاملين يرون بوجود نقص في الضوابط للاستفسار عن مصادر الاموال التي تودع في المصارف، مما قد يؤدي الى اتساع رقعة عملية غسيل الاموال.

جدول (9) نقص الضوابط للاستفسار عن مصادر الاموال والعمليات المصرفية

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	1	1.7
غير موافق	8	13.3
محايد	5	8.3
موافق	34	56.7
موافق بشدة	11	18.3
المجموع	59	98.3
System	1	1.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

سابعاً: **سرية الخدمات المصرفية**: بالنسبة للسرية التي تتسم بها الخدمات المصرفية وتأثيرها (انعكاسها) في تسهيل عمليات غسيل الاموال وكما موضح في جدول (10)، فان المرتبة الاولى هي لـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (27) وبأهمية نسبية (45.0%)، والوسط الحسابي (3.69) بانحراف معياري (1.055)، ويأتي المرتبة الثانية (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (13) وبأهمية نسبية (21.7%). أما المرتبة الثالثة فهي لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (10) وباهمية نسبية (16.7%). وأما المرتبتين الرابعة والخامسة فهي لكل من (محايد) و (غير موافق بشدة) على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (8) و(1) على التوالي وبأهمية نسبية (13.3%) و (1.7%) على التوالي. يتضح من خلال النسب ان (66.7%) من العاملين يرون بان سرية الخدمات المصرفية تسهم في تفشي عملية غسيل الاموال.

جدول (10) السرية التي تتسم بها الخدمات المصرفية تسهل من عمليات غسيل الاموال

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	1	1.7
غير موافق	10	16.7
محايد	8	13.3
موافق	27	45.0
موافق بشدة	13	21.7
المجموع	59	98.3
System	1	1.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثامناً: **منافسة المصارف لاستقطاب الزبائن**: وبالنسبة للمنافسة بين المصارف بغية زيادة الزبائن ومن ثم عدم وضع ضوابط لمكافحة غسيل الاموال وكما موضح في جدول (11) فان المرتبة الاولى هي لـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (21) وبأهمية نسبية (35.0%)، والوسط الحسابي (3.17) بانحراف معياري (1.053)، ويأتي بالمرتبة الثانية (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (17)، وبأهمية نسبية (28.3%)، أما المرتبة الثالثة فهي لـ (محايد)، وقد بلغ عدد الاجابات (14) وباهمية نسبية (23.3%)، وأما المرتبتين الرابعة والخامسة فهي لكل من (موافق بشدة) و (غير موافق بشدة) على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (5) (2) لكل منهما على التوالي وبأهمية نسبية (8.3%) و (3.3%) وعلى التوالي. يتضح من خلال النسب ان (43.3%) من العاملين يرون ان المنافسة بين المصارف لاستقطاب الزبائن بهدف تعظيم الارباح ولاسيما بين المصارف الاهلية عامل مؤثر على عدم وضع ضوابط لمواجهة غسيل الاموال.

جدول (11) المنافسة واستقطاب الزبائن يشكل عامل مؤثر على عدم وضع ضوابط لمكافحة غسيل الاموال.

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	2	3.3
غير موافق	17	28.3
محايد	14	23.3
موافق	21	35.0
موافق بشدة	5	8.3
المجموع	59	98.3
System	1	1.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

تاسعاً: ضعف الكفاءات تعيق كشف حقائق غسيل الاموال: يتضح من جدول (12) ان المرتبة الاولى هي لـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (26) وبأهمية نسبية (43.3%)، والوسط الحسابي (4.03) بانحراف معياري (1.073)، ويأتي بالمرتبة الثانية (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (23) وبأهمية نسبية (38.3%). وأما المرتبة الثالثة فهي لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (6) وبأهمية نسبية (10.0%)، ويأتي كل من (محايد) و (غير موافق بشدة) بالمرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (3) و(2) على التوالي وبأهمية نسبية (5.0%) و (3.3%) وعلى التوالي. يتضح من خلال النسب ان (81.6%) من العاملين يرون بوجود ضعف في الكفاءات لكشف الحقائق المتعلقة بغسيل الاموال، و يمكن ارجاع ذلك الى عدة اسباب منها: هذه العملية جديدة في اقليم كوردستان-العراق.

الجدول (12) ضعف الكفاءات والخبرات والكوادر المصرفية المدربة تعيق الكشف عن الحقائق المتعلقة بعمليات غسيل الاموال

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	2	3.3
غير موافق	6	10.0
محايد	3	5.0
موافق	26	43.3
موافق بشدة	23	38.3
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

عاشراً: حصر أدلة المكافحة في فئة الادارة العليا: يتضح من جدول (13) ان المرتبة الاولى هي لـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (27) وبأهمية نسبية (45.0%)، والوسط الحسابي (3.53) بانحراف معياري (1.056)، أما المرتبة الثانية فهي لـ (محايد)، حيث بلغ عدد الاجابات (11) وبأهمية نسبية (18.3%)، وأما المرتبة الثالثة فهي لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (10) وباهمية نسبية (16.7%)، ويأتي كل من (موافق بشدة) و (غير موافق بشدة) بالمرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (9) و (2) على التوالي وبأهمية نسبية (15.0%) و (3.3%) وعلى التوالى. يتضح من خلال النسب ان (60%) من العاملين يرون ان سلطات مكافحة عملية غسيل الاموال تنحصر في الادارة العليا، مما يؤدي الى ضالة (او عدم وجود) المعلومات المطلوبة لدى الادارات الاخرى.

جدول (13) تنحصر ادلة المكافحة التوجيهية في فئة الادارة العليا ولا تعمم على كافة الموظفين، مما يقلل من المعرفة المطلوبة لديهم

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	2	3.3
غير موافق	10	16.7
محايد	11	18.3
موافق	27	45.0
موافق بشدة	9	15.0
المجموع	59	98.3
System	1	1.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

الحادي عشر: النقص في البرامج التدريبية: يتضح من جدول (14) ان المرتبة الاولى هي لـ (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (26) وبأهمية نسبية (43.3%)، والوسط الحسابي (4.10) بانحراف معياري (1.020)، ويأتي بالمرتبة الثانية (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (22) وبأهمية نسبية (36.7%)، أما المرتبة الثالثة فهي لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (8) وباهمية نسبية (13.3%)، في حين يأتي بالمرتبة الرابعة (محايد)، حيث بلغ عدد الاجابات (4) وبأهمية نسبية (6.7%). يتضح من خلال النسب ان (80%) من العاملين يرون ان هناك نقص في البرامج التدريبية للموظفين بغية زيادة معرفتهم بالانماط المختلفة لعمليات غسيل الاموال.

جدول (14) النقص في البرامج التدريبية للموظفين لزيادة معرفتهم بالانماط الجديدة لعمليات غسيل الاموال وكيفية التصدي لها

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	0	0.0
غير موافق	8	13.3
محايد	4	6.7
موافق	22	36.7
موافق بشدة	26	43.3
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

الثاني عشر: اجراءات المكافحة تحد من تنمية صناعة الخدمات المالية: يتضح من جدول (15) ان المرتبة الاولى هي لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (15) وبأهمية نسبية (25.0%)، والوسط الحسابي (3.36) بانحراف معياري (1.242)، ويأتي بالمرتبة الثانية كل من (موافق) و (موافق بشدة)، وقد بلغ عدد الاجابات (14) وبأهمية نسبية (23.3%) لكل منهما، وأما المرتبة الثالثة فهي لـ (محايد)، حيث بلغ عدد الاجابات (13) وباهمية نسبية (21.7%)، في حين يأتي بالمرتبة الرابعة (غير موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (3) وبأهمية نسبية (5.0%). يتضح من خلال النسب ان (46.6%) من العاملين يرون ان اجراءات مكافحة غسيل الاموال تحد وتعيق تنمية صناعة الخدمات المصرفية. ويمكن ارجاع ذلك الى عدة اسباب منها خلق التحفظ والحذر من قبل القائمين بغسيل الاموال بالتعامل مع المصارف بشكل واسع ومن ثم تقليل عدد وقيمة المعاملات مع المصارف.

جدول (15) اجراءات مكافحة غسيل الاموال تحد من تنمية صناعة الخدمات المصرفية

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	3	5.0
غير موافق	15	25.0
محايد	13	21.7
موافق	14	23.3
موافق بشدة	14	23.3
المجموع	59	98.3
System	1	1.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

3-2. سبل مكافحة غسيل الأموال:-

أولاً: اتخاذ اجراءات لالغاء سرية معاملات الزبائن: يتضح من جدول (16) ان المرتبة الاولى هي لـ (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (25) وبأهمية نسبية (41.7%)، والوسط الحسابي (3.27) بانحراف معياري (1.163)، ويأتي بالمرتبة الثانية (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (15) وبأهمية نسبية (25.0%). أما المرتبة الثالثة فهي لـ (محايد)، حيث بلغ عدد الاجابات (9) وباهمية نسبية (15.0%). وأما المرتبتين الرابعة والخامسة فهي لكل من (موافق بشدة) و (غير موافق بشدة) على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (7) و(4) على التوالي وبأهمية نسبية (11.7%) و (6.7%) على التوالي. يتضح من خلال النسب ان (53.4%) من العاملين يرون ان الغاء الاجراءات المرتبطة بسرية المعاملات في المصارف يعزز عملية مكافحة غسيل الاموال.

جدول (16) اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يقتضي الالغاء التام لمبدأ المحافظة على سرية المعاملات المالية للزبائن

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	4	6.7
غير موافق	15	25.0
محايد	9	15.0
موافق	25	41.7
موافق بشدة	7	11.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثانياً: استخدام الخبرات لتفادي بعض الضوابط الرقابية: بالنسبة لاستخدام الخبرات من قبل مسؤولي الخدمات المصرفية وكما موضح في جدول (17)، فيأتي بالمرتبة الاولى (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (33) وبأهمية نسبية (55.0%)، والوسط الحسابي (3.55) بانحراف معياري (1.016)، ويأتي بالمرتبة الثانية (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (10) وبأهمية نسبية (16.7%)، أما المرتبة الثالثة فهي لـ (محايد)، حيث بلغ عدد الاجابات (8) وباهمية نسبية (13.3%)، وأما المرتبتين الرابعة والخامسة فهي لكل من (موافق بشدة) و (غير موافق بشدة) على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (7) و (2) وبأهمية نسبية (11.7%) و (3.3%) على التوالي. يتضح من خلال النسب ان(66.7%) من العاملين يرون ان العاملين يستخدمون خبراتهم لتفادي بعض الضوابط الرقابية.

جدول (17) مسؤولي الخدمات المصرفية الخاصة يستخدمون خبراتهم المصرفية لتفادي بعض الضوابط الرقابية من خلال أدائهم لخدمات الزبائن

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	2	3.3
غير موافق	10	16.7
محايد	8	13.3
موافق	33	55.0
موافق بشدة	7	11.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثالثاً: **دور القوانين في كشف الحقائق**: وبالنسبة لدور القوانين في كشف الحقائق وكما موضح في جدول (18)، فيأتي بالمرتبة الاولى (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (37) وبأهمية نسبية (61.7%)، والوسط الحسابي (3.73) بانحراف معياري (0.972)، ويأتي بالمرتبة الثانية (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (9) وبأهمية نسبية (15 %). أما المرتبة الثالثة فهي لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (7) وباهمية نسبية (11.7%). وأما المرتبتين الرابعة والخامسة فهي لكل من (محايد) و (غير موافق بشدة) على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (5) و(2) على التوالي وبأهمية نسبية (8.3%) و (3.3%) على التوالي. يتضح من خلال النسب ان (76.7%) من العاملين يرون بان تطبيق القوانين المصرفية يساعد في عدم افشاء سرية الحسابات و بالتالي كشف الحقائق المرتبطة ببعض الانشطة خدمة لمواجهة عملية غسيل الاموال، مما يعني ان اقليم كوردستان يفتقر بوجود قانون خاص لمكافحة غسيل الاموال فضلا عن وجود شريحة واسعة من المسؤولين يستغلون سلطاتهم الادارية والحزبية بشكل غير قانوني، مما يؤدي الى خلق صعوبة في مواجهة عملية غسيل الاموال.

جدول (18) تساعد القوانين المصرفية في عدم افشاء سرية الحسابات مما يحول دون الكشف عن الحقائق المرتبطة ببعض الأنشطة

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	2	3.3
غير موافق	7	11.7
محايد	5	8.3
موافق	37	61.7
موافق بشدة	9	15.0
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

رابعاً: **عدم وضع اجراءات داخلية في المصارف**: أما بالنسبة لعدم وضع اجراءات داخلية في المصارف وكما موضح في جدول (19)، فيأتي بالمرتبة الاولى (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (34) وبأهمية نسبية (56.7%)، والوسط الحسابي (3.53) بانحراف معياري (0.853)، ويأتي بالمرتبة الثانية (محايد)، حيث بلغ عدد الاجابات (12) وبأهمية نسبية (20.0%)، أما المرتبة الثالثة فهي لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (10) وباهمية نسبية (16.7%)، وأما المرتبة الرابعة فهي لـ (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (4) وبأهمية نسبية (6.7%). يتضح من خلال النسب ان (63.4%) من العاملين يرون بان عدم وجود وتطبيق اجراءات داخلية صارمة من قبل المصارف يؤدي الى ضعف فاعلية اساليب مكافحة عمليات غسيل الاموال ومن ثم تزداد وتيرة غسيل الاموال، مما يعني ان هناك ضعف في تطبيق الاجراءات الداخلية ذات فاعلية لمكافحة هذه العملية.

جدول (19) عدم وضع المصارف لاجراءات داخلية خاصة بها تقلل من فاعلية مكافحة عمليات غسيل الاموال

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	0	00.0
غير موافق	10	16.7
محايد	12	20.0
موافق	34	56.7
موافق بشدة	4	6.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

خامساً: اجراءات المكافحة تتعارض مع الاتجاه الدولي نحو التحرر الاقتصادي: وأما بالنسبة لاجراءات المكافحة التي تتعارض مع الاتجاه الدولي نحو التحرر الاقتصادي وكما موضح في جدول (20)، فيأتي بالمرتبة الاولى (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (20) وبأهمية نسبية (33.3%)، والوسط الحسابي (3.05) بانحراف معياري (1.185)، ويأتي بالمرتبة الثانية (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (19) وبأهمية نسبية (31.7%)، أما المرتبة الثالثة فهي لـ (محايد)، حيث بلغ عدد الاجابات (10) وباهمية نسبية (16.7%)، وأما المرتبتين الرابعة والخامسة فهي لكل من (موافق بشدة) و (غير موافق بشدة) على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (6) و (5) على التوالي وبأهمية نسبية (10.0%) و (8.3%) وعلى التوالى. يتضح من خلال النسب ان (43.3%) من العاملين يرون ان الاجراءات التي تتخذ من قبل المصارف بهدف مكافحة غسيل الاموال تتعارض مع التوجه الدولي نحو التحرر الاقتصادي فضلا عن تعارضها مع السياسة الاقتصادية باتجاه الحرية الاقتصادية التي تدعي اليها الادارة السياسية والادارة الاقتصادية في الاقليم.

جدول (20) اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يتعارض مع التوجه الدولي نحو التحرر الاقتصادي

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	5	8.3
غير موافق	19	31.7
محايد	10	16.7
موافق	20	33.3
موافق بشدة	6	10.0
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

سادساً: التنسيق والتكامل لكشف عمليات غسيل الاموال: فيما يتعلق بالتنسيق والتكامل بين المصارف لكشف عمليات غسيل الاموال وكما موضح في جدول (21)، فيأتي بالمرتبة الاولى (موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (32) وبأهمية نسبية (53.3%)، والوسط الحسابي (4.07) بانحراف معياري (0.926)، ويأتي بالمرتبة الثانية (موافق بشدة)، حيث بلغ عدد الاجابات (19) وبأهمية نسبية (31.7%)، أما المرتبة الثالثة فهي لـ (غير موافق)، حيث بلغ عدد الاجابات (5) وباهمية نسبية (8.3%)، وأما المرتبتين الرابعة والخامسة فهي لكل من (محايد) و (غير موافق بشدة) على التوالي، حيث بلغ عدد الاجابات (2) و (1) على التوالي وبأهمية نسبية (3.3%) و (1.7%) وعلى التوالى. يتضح من خلال النسب ان (85%) من العاملين يرون ان التنسيق والتكامل بين المصارف يسهلان في كشف عمليات غسيل الاموال و بالتالي يعززان اجراءات مكافحة هذه العملية الخطيرة، وهذا ما يكشف عن حقيقة وهي عدم وجود (او ضالة) التنسيق والتكامل بين المصارف العاملة في محافظة اربيل.

جدول (21) التنسيق والتكامل بين المصارف لكشف عمليات غسيل الاموال

الاجوبة	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	1	1.7
غير موافق	5	8.3
محايد	2	3.3
موافق	32	53.3
موافق بشدة	19	31.7
المجموع	59	98.3
System	1	1.7
المجموع	60	100.00

من عمل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

4-2 اختبار فرضيات الدراسة

بهدف اختبار فرضيات البحث تم اختبار t لعينة البحث للمقارنة بين اوساط المحورين الرئيسين للدراسة مع الوسط الفرضي (الوسط الفرضي يساوي مجموع درجات الاجابة المحتملة لكل سؤال مقسوما على عدد الخيارات، والوسط الفرضي يساوي 3) (حسين، سعيد، 1998، ص224-226)، ويوضح الجدول (22) نتائج اختبار t لمحاور الدراسة وكالاتي:

جدول (22) نتائج اختبار t لعينة واحدة

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	P value
العوامل المساعدة لعمليات غسيل الاموال	3.60	0.49	9.53	0.000
الاجراءات التي تتخذ من قبل المصارف لمكافحة عمليات غسيل الاموال	3.58	0.56	7.98	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

تظهر نتائج اختبار t من الجدول (22) والشكل البياني (2) ان هنالك فروق معنوية لصالح الاوساط الحسابية لمحاور الدراسة الرئيسة مقارنة مع الوسط الفرضي ، وهذا يعني قبول الفرضية الاولى والتي تنص على وجود مجموعة من العوامل تساعد على القيام بعمليات غسيل الاموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل ، وكذلك قبول الفرضية الثانية والتي تنص على ضعف اجراءات مكافحة عمليات غسيل الاموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل . كما يظهر الشكل ان الاوساط الحسابية لمحاور الدراسة الرئيسة كانت اكبر من الوسط الفرضي .

الشكل (2) متوسطات المحاور الرئيسة للدراسة

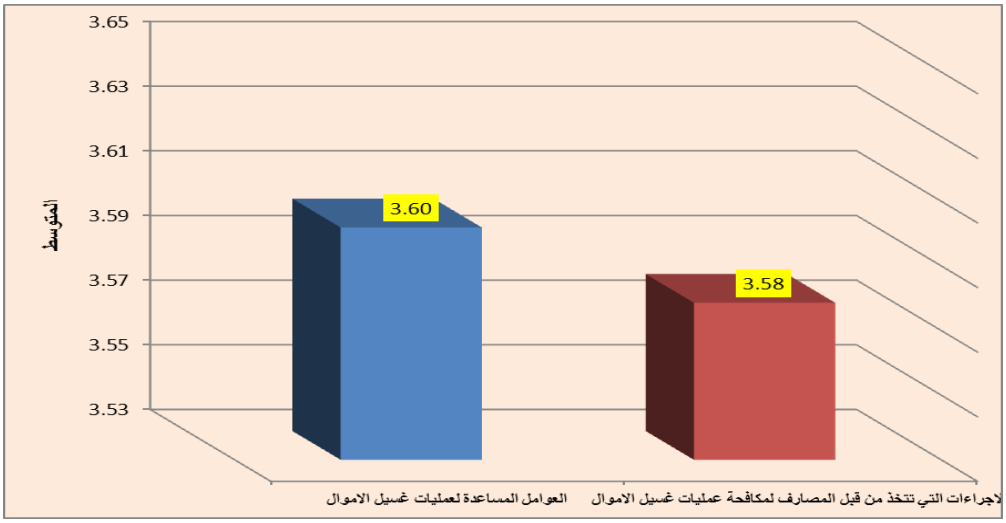

المصدر :الجدول (22)

الاستنتاجات

من خلال ما تم تناوله في البحث امكن الوصول الى الاستنتاجات الاتية:

1- اشرت النتائج بان المصارف العاملة في محافظة اربيل تواجه بعملية غسيل الاموال، مما يدل على تفشي هذه العملية في اقليم كوردستان-العراق.

2- عكست النتائج ان عملية غسيل الاموال في المصارف تعود للاسباب الاتية:

أ. المصارف العاملة في محافظة اربيل ولاسيما الاهلية لا تهتم بمصادر الاموال المودعة لديهم، حيث ان الصعوبات في جمع المعلومات عن اصحاب الاموال المودعة احد اسباب هذه النتيجة.

ب. وجود صعوبات ادارية و مصرفية لكشف عملية غسيل الاموال في المصارف، و منها النقص في الضوابط للاستفسار عن مصادر الاموال.

ج. سرية الخدمات المصرفية تسهل عملية غسيل الاموال في المصارف.

د. عدم وجود الية لتنظيم العلاقة بين المصارف الاهلية والحكومية لها دور سلبي في زيادة عملية غسيل الاموال.

ه. عدم وجود قانون خاص لمكافحة عملية غسيل الاموال اسهم في زيادة هذه العملية.

3- اثبتت النتائج: قبول الفرضية الاولى والتي تنص على وجود مجموعة من العوامل تساعد على القيام بعمليات غسيل الاموال في المصارف الحكومية و الاهلية العاملة في محافظة اربيل.

4- دعمت النتائج: قبول الفرضية الثانية و التي تنص على ضعف الاجراءات لمكافحة عمليات غسيل الاموال في المصارف الحكومية و الاهلية العاملة في محافظة اربيل.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها يمكن ان نوصي بالنقاط الاتية:

1- الافادة من التجارب الدولية في مكافحة عملية غسيل الاموال في اقليم كوردستان-العراق ولاسيما في القطاع المصرفي.

2- من الضروري اصدار قانون خاص من قبل البرلمان في الاقليم لمكافحة غسيل الاموال، وان تاخذ بالحسبان اعطاء صلاحية للمصارف بجمع المعلومات عن اصحاب ومصادر الاموال المودعة (او التي تودع).

3- تعزيز ادارات المصارف في الاقليم بالكفاءات الادارية والمصرفية (المحلية والاجنبية) ذات الخبرة الطويلة في مجال مكافحة غسيل الاموال، فضلا عن الاهتمام المتزايد بتدريب العاملين من اجل رفع الكفاءات الادارية والمصرفية.

4- من الضروري ان تقوم ادارات المصارف بفتح علاقات ادارية ومصرفية فيما بينها للافادة من خبرات البعض وتبادل المعلومات ومن ثم تحجيم هذه العملية.

5- من الضروري ان تقوم حكومة الاقليم باطلاق برامج الاصلاح الاقتصادي الحقيقي، لان احد اسباب تفشي هذه العملية يعود الى ظاهرة الفساد.

المصادر

-المصادر باللغة العربية

1. حسين، مجيد علي وسعيد، عفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر،عمان-الاردن،1998.
2. الخضيري، محسن احمد،غسيل الاموال، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة- مصر،2003.
3. زيدان، عبد الكريم زيدان،المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية، الطبعة الرابعة عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان،1996.
4. عبد العظيم، حمدي، غسيل الاموال في مصر والعالم، الطبعة الاولى، دار الطباعة، القاهرة،- مصر،1994
5. عبود، سالم محمد، ظاهرة غسيل الاموال، الطبعة الاولى، دار المرتضى للطباعة والنشر، بغداد-العراق 2007.
6. فياض،عطية السيد السيد، جريمة غسيل الاموال في الفقه الاسلامي: دراسة فقهية مقارنة، الطبعة الاولى، دار النشر للجامعات،القاهرة-مصر،2004.
7. القسوس، رمزي نجيب،غسيل الاموال جريمة العصر،الطبعة الاولى،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان-الاردن،2002

اولا: الكتب:

ثانيا: البحوث و الدراسات:

1. عمر،سركار ظاهر،الأموال المشبوهة و دور البنك المركزي، (www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/5)
2. تيناوي،هشام احمد،المخدرات و ظاهرة غسيل الاموال،مركز الدراسات و البحوث، دمشق-سورية،2006
3. خلف،بلاسم جميل، ابعاد جريمة غسيل الاموال و انعكاساتها على الاقتصاد العراقي،(www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/8)
4. الدروبي، محمد سهيل، جرائم غسيل الأموال ومكافحتها، الموقع (www . iefpedia.com).
5. السامرائي، يسرى مهدي و الاخرون، اثر ظاهرة غسيل الاموال في توزيع الدخل القومي مع اشارة الى طرق مكافحتها في مصر، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة بغداد،العدد(33)،2002.
6. الصالح ،محمد بن احمد صالح ،غسل الأموال في النظم الوضعية رؤية إسلامية،المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي،جامعة ام القرى،2005.
7. القاضي،نعيم سلامة،و الاخرون،المصارف و غسيل الاموال،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد(33)،2012.
8. مبارك، بلالطة، تأثير ظاهرة غسيل الأموال على مصادر تمويل اقتصاديات البلدان النامية، الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية،الجزائر،2006
9. مصطفى ،مناهل،افتخار الرفيعي، دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الاموال (www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/6)
0. الملاذ الضريبي، الموقع(https://ar.wikipedia.org/wiki) بتاريخ(2015.7.31)

المصادر باللغة الانكليزية:

1- Antonino Buscemi and Alem Hagos Yallwe, Money Laundry and Financial Development, Department of Economics,University of Rome,Tor Vergata,June 2011.
2- Elena Cerasela Spatariu , Economic Sciences Serie University of Annals Volume X1,Romania,2014.
3- Nanes Ovidiu,Money Laundering From in Expansion of Economic and Financial Infractionality ,Spiru Harit, University Faculty of Financial and Banking,2009.

Catalysts for money laundering and control by the banks / analytical study in the province of Arbil measures

Abstract

Receive money laundering phenomenon of interest to researchers and scholars on different intellectual orientation of economic or political or other, as this process is gaining paramount importance in light of business and increase the number of banks in the province of Kurdistan of Iraq and Erbil in particular and in the presence of openness developments chaotic economic and there are no factors encourage money laundering operation because of the presence of the hidden economy and the weakness of the banking and legal measures to combat them, and on this basis there is a need to examine money laundering operation in the province of Arbil, to indicate the presence or absence of a money laundering operation in working in the province of Arbil, the banks, where the results showed a spread of this phenomenon is due to the lack of attention to the sources of funds and the existence of administrative difficulties and banking and difficulties in gathering information and weak managerial competencies and banking, as well as the lack of controls to inquire about the sources of funds, and the lack of a specific law to combat money laundering. The research found a number of recommendations that emphasize the need for the legislation of a national law to combat money laundering as well as the need to activate international cooperation in the fight against money laundering and making the most of the experiences of some developed countries.

Keywords / conservative Arbil - money laundering